الأمم المتحدة

A/74/7/Add.11

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي

التقرير الثاني عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي (A/74/330). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٢ - وتجديد المبنى الشمالي هو أحد مشاريع التشييد الرئيسية القريبة الأجل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق[(١)]. ففي أعقاب الزلزال الذي ضرب شيلي في عام ٢٠١٠، خلصت اللجنة الاقتصادية في دراستها التقييمية لمقاومة مجمع مباني مقرها للزلازل إلى أن المبنى الشمالي، الذي شيد كمبنى مؤقت في عام ١٩٨٩، في حاجة إلى أن تتخذ بشأنه تدابير للتخفيف من المخاطر. وتناولت اللجنة الاستشارية، في تقريريها السابقين بشأن الموضوع (A/72/7/Add.8 و A/73/457)، الاستراتيجيات المقترحة وتدابير تخفيف الآثار، والآثار المترتبة من حيث التكاليف والمسائل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التوظيف، التي اقترحها الأمين العام في ذلك الحين. ويقدم

(١) قدمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات ذات صلة في تقريرها الأخير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/7/Add.9).

071119 071119 19-19117 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الأمين العام، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، الفرع العاشر، معلومات عن التقدم المحرز منذ تقرير الأمين العام السابق بشأن الموضوع.

ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

٣ – تذكّر اللجنة الاستشارية بأن اتفاقا مع البلد المضيف قد وُقِّع في شباط/فبراير ١٩٤٨ بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة شيلي، وينص على امتيازات وحصانات، بما في ذلك إعفاءات من الضرائب المحلية ورسوم الاستيراد، لفائدة الموظفين المستحقين وللأغراض الرسمية، بما يشمل جملة أمور منها مواد البناء والمعدات ومواد الهياكل الأساسية. وتذكّر اللجنة أيضا بأن البلد المضيف قدم دعما كبيرا لعمليات الأمم المتحدة في شيلي ولمجمع اللجنة الاقتصادية بوجه خاص، حيث تبرعت حكومة شيلي في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٩٧، على التوالي، بأرض لتشييد مجمع اللجنة الاقتصادية وتوسيعه (انظر A/73/457، الفقرة ٣). ويشير الأمين العام إلى أن البلد المضيف قدم دعما تقنيا أيضا بشأن النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني إلى فريق مشروع اللجنة الاقتصادية، نظرا لأن مشروع المبنى الشمالي سوف يستند إلى ذلك النهج. وعلاوة على ذلك، من خلال برنامج ”Construye2025“، قدم البلد المضيف دعما تقنيا ومبادئ توجيهية من أجل وضع خطة لإعادة استخدام أي مكونات أو إعادة تدويرها بعد تفكيك المبنى (انظر A/74/330، الفقرة ٣٢). وفيما يتعلق بالتبرعات الأخرى، يشير الأمين العام إلى أن ثمة مناقشات جارية مع اثنتين من الدول الأعضاء من أجل توفير الخبرة والمساعدة التقنيتين، فضلا عن مساهمات عينية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٩ إلى ٣١). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التبرعات المذكورة آنفا لم يُضفَ عليها طابع رسمي بعد.

٤ – وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف على ما يقدمه من دعم ثابت إلى اللجنة الاقتصادية، وهي على ثقة بأن الأمين العام سيواصل القيام بما يلزم من خطوات للعمل مع البلد المضيف من أجل ضمان نجاح المشروع. وفضلا عن ذلك، تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام أيضا على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع.

حوكمة المشروع وإدارته

٥ – ترد التفاصيل المتعلقة بحوكمة المشروع وإدارته، بما في ذلك فريق المشروع، في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٨ إلى ١٦). والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية هي القيِّمة على المشروع، وقد ظل هيكل حوكمته دون تغيير، حيث تسير الإدارة العامة للمشروع كالتالي: (أ) أنشأت لجنة أصحاب المصلحة فريقا عاملا معنيا بالصحة والسلامة المهنيتين وبالمسائل المتعلقة بإمكانية الوصول، وفريقا عاملا معنيا بالاستدامة؛ (ب) التنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات (مكتب خدمات الدعم المركزية سابقا) في المقر مستمر عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، والإشراف العام على المشروع، وتوفير التوجيه والمشورة التقنيين؛ (ج) جرى الاستعانة بشركة مستقلة لإدارة المخاطر تعنى بثلاثة من مشاريع التشييد في الأمم المتحدة، أي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ويستمر العقد حتى تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ (انظر أيضا A/73/457، الفقرة ٥، والفقرة ٨ أدناه). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العقد الخاص بالشركة الاستشارية الرئيسية للخدمات المعمارية والهندسية سيُمنح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الجمعية العامة ستوافى، في سياق نظرها في هذا التقرير وفي التقرير المرحلي المقبل، بمعلومات مستكملة عن حالة عقد الشركة الاستشارية الرئيسية.**

٦ - وفيما يتعلق بفريق مشروع اللجنة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن جميع أعضاء الفريق قد انضموا للمشروع، وهم منسق المشروع (ف-٣)، الموجود في المقر في نيويورك، حيث تمول اللجنة الاقتصادية ٢٥ في المائة من التكاليف ويمول مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ٧٥ في المائة؛ ومهندس معماري (من الرتبة المحلية)؛ ومساعد إداري (من الرتبة المحلية)؛ ومدير للمشروع (موظف فني وطني). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تقاسم تكاليف منسق المشروع المذكور آنفا من شأنه أن يخفض التكاليف، وأن في حالة تغير احتياجات أحد المشروعين أو كليهما مع مرور الوقت، سيجري تعديل دور الوظيفة ونسبة تمويلها.

إدارة المخاطر والجدول الزمني للمشروع

٧ - ترد التفاصيل المتعلقة بإدارة المخاطر والجدول الزمني العام للمشروع في تقرير الأمين العام (A/74/330، الفقرات ١٨ إلى ٢٨ و ٥٦ إلى ٥٨). والجدول الزمني العام للمشروع لم يتغير، حيث يجري التشييد من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٣، ويُنجز المشروع بنهاية عام ٢٠٢٣. ويشير الأمين العام إلى أن ثلاثة شهور إضافية أُدرجت في الجدول الزمني العام، دون التأثير على مدة المشروع، وذلك بالأساس للتكيف مع توسيع نطاق عمل الشركة الاستشارية الرئيسية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التأخير لمدة ثلاثة أشهر يناظر أعمال التنسيق التي يقوم بها فريق المشروع، والبحوث التي أجريت لتنقيح الاحتياجات من أجل تحديد الخدمات الهندسية المتعددة التخصصات اللازمة لإنجاز مبنى ”يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة“ (انظر أيضا الفقرات ١٨ إلى ٢١ أدناه).

٨ - وفي أعقاب حلقة عمل لإدارة المخاطر نُظِّمت في آذار/مارس ٢٠١٩، أُعد تحليل لحساسية التكلفة من أجل قياس العلاقة بين التكلفة المقدرة الإجمالية والمخاطر الرئيسية الخمس التالية: (أ) التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيّمة على المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة والإضافات الاختيارية على النطاق)؛ (ب) أعمال التجديد الداخلية؛ (ج) الخدمات الاستشارية؛ (د) حالات التأخر عن الجدول الزمني؛ (هـ) تصاعد التكاليف (انظر أيضا المرجع نفسه، الشكل الثاني). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن فريق المشروع سيعمل بشكل استباق على التخفيف من المخاطر المذكورة أعلاه.

٩ - ويشير الأمين العام إلى أن التحليل الكمي الأول للمخاطر (المحاكاة بطريقة مونتي كارلو)[٢] يوضح أن عند بلوغ الأساس المرجعي الذي حددته الأمم المتحدة عند مستوى ٨٠ في المائة، يُتوقع أن ينجَز المشروع بتكلفة قدرها ١٤,٩ مليون دولار تقريبا، أي أن يتجاوز الميزانية بمقدار ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. ويبين المدرج التكراري للتكاليف أن مستوى الثقة منخفض نسبيا، حوالي ٣٠ في المائة، في أن يُنجز

(٢) هي طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في المشاريع، تُستعمل فيها مجموعة من القيم الدنيا إلى القصوى فيما يتعلق بالأطر الزمنية وبالتكاليف التقديرية لمراحل المشروع ومكوناته، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تطبق على سيناريوهات متعددة لمشاريع مختارة عشوائيا (انظر A/73/457، الفقرة ٨ (الحاشية)).

المشـــروع في حدود الميزانية المعتمدة للمشـــروع البالغة ١٤,٣ مليون دولار، على افتراض عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى للتخفيف من حدة المخاطر (المرجع نفسه، الشكل الأول). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مستوى الثقة في إنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة من المرجح أن يرتفع بمجرد التحاق الشركة الاستشارية الرئيسية بالمشروع وإحراز مزيد من التقدم فيه.

١٠ - **وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن المشروع في مراحله الأولية وهي على ثقة بأن الأمين العام سيراقب عن قرب مخاطر المشروع ويخفف منها، ويتخذ التدابير اللازمة لكفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث النطاق والميزانية والجدول الزمني. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد في التقرير المرحلي المقبل معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر والتدابير المتخذة للتخفيف من حدتها.**

أنشطة التخطيط والتصميم

١١ - يرد بيان التقدم المحرز في أنشـــطة التخطيط والتصـــميم في تقرير الأمين العام (المرجع نفســـه، الفقرات ٤٦ إلى ٤٨). ويلاحظ الأمين العام أن أحد الأهداف الرئيســـية، تماشـــيا مع الاســـتعراض الاســـتراتيجي للمرافق، يتمثل في تحســـين الكفاءة في اســـتخدام الحيز المكتبي بالاســـتفادة القصـــوى من الأماكن المتاحة للعمل، ومرافق المؤتمرات، وغرف الاجتماعات، وتوفير بيئة للعمل تحقق المزيد من الكفاءة والإنتاجية والشمول من خلال تطبيق نهج قائم على الاحتياجات والسعي إلى توفير مختلف أنواع الأماكن المصممة خصيصا لتلبية احتياجات العمل المختلفة في اللجنة، بما في ذلك تطبيق نُهج وحلول مختلفة لكل مكان بعينه (المرجع نفســه، الفقرة ٤ (ز)). وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أجرت اللجنة الاقتصـــادية مقابلات غير رسمية من أجل التوصـــل إلى فهم أفضـــل لإجراءات العمل واحتياجات الشُـــعب الفنية والوحدات التشـغيلية من أماكن العمل في المبنى الشـمالي، وذلك لضـمان أن يؤدي تنفيذ اسـتراتيجيات الاسـتخدام المرن لأماكن العمل إلى تلبية احتياجات المسـتخدمين المحليين بشـكل كاف. ويشـير الأمين العام أيضـا إلى أن الشركة الاستشـارية الرئيسية، بمجرد انضـمامها للمشروع، ستدمج هذه المعلومات في التصـميم المتوقع إنجازه بحلول منتصـف عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بشـراء الأثاث اللازم للاسـتخدام المرن لأماكن العمل، يشير الأمين العام إلى أن من المتوخى شراؤه بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من خلال عقد عالمي يجري التفاوض عليه حاليا (المرجع نفسه، الفقرة ١٥ (ب)).

١٢ - وعند الاسـتفسـار، أبلغت اللجنة الاسـتشـارية بأن اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اشترت في آذار/مارس ٢٠١٩ عشر محطات عمل (نموذجين) مطابقة لمواصفات هندسة بيئة العمل من موزّع محلي لكي يجرّبها الموظفون، وتضـــمنت مكاتب ذات ارتفاع قابل للتعديل وحوامل لشاشتين وأدراج تخزين متحركة مزودة بمقاعد للجلوس. واعتُزم إبلاغ لجنة أصحاب المصلحة والجهة القيّمة على المشروع بنتائج هذا المشروع التجريبي للوصول إلى قرار نهائي بشأن الاحتياجات من الأثاث لمشروع المبنى الشمالي. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن ترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل في المشروع ستلبي احتياجات المستخدمين والاحتياجات المتعلقة بالحيز بشكل كاف، وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن نتائج المشروع التجريبي في التقرير المرحلي المقبل.**

تخفيف مخاطر الزلازل

١٣ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف، أن يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن التدابير المقررة لاستيفاء معايير مقاومة الزلازل في تقاريره المرحلية المقبلة عن مشروع التجديد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي التقرير، ذكر الأمين العام أن هدف المشروع فيما يتعلق بالتخفيف من مخاطر الزلازل هو استيفاء المعايير المحلية والدولية المتعلقة بمسائل الصحة والسلامة، بما في ذلك المعايير الشيلية لمقاومة الزلازل والمتعلقة بالتأهب والتصميم الهيكلي المقاوم للظواهر الزلزالية المحتملة (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (أ) '١').

١٤ - ومشروع التجديد الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو أحد مشاريع التشييد الرئيسية التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/70/697 و A/69/760)، وهو التقرير الذي تم التوصل فيه إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر الزلازل في المبنى الشمالي لكفالة استيفاء المعايير الدنيا لمقاومة الزلازل، إذ إن السقوف المعدنية في المبنى لا تمتثل لأحدث معايير مقاومة الزلازل (انظر أيضا الفقرة ٢ أعلاه). وتشير اللجنة أيضا إلى أن الشواغل القائمة بشأن سلامة المبنى الشمالي تتعلق كذلك بالحماية من الحرائق وإمكانية الخروج من المبنى، وأنه قد أُنجز، في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، عدد من التحسينات والإصلاحات وعمليات الصيانة المتعلقة بتخفيف مخاطر الزلازل، في جميع مباني اللجنة، باستثناء المبنى الشمالي (انظر A/73/457، الفقرة ١٣). وفيما يتعلق بمجمل المتطلبات الهيكلية المحتملة للمبنى الشمالي، تشير اللجنة إلى أنها أُبلغت في عام ٢٠١٧، لدى استفسارها، بأن مرآب السيارات الثلاثي الطوابق المبني تحت الأرض في عام ٢٠٠٤، أسفل المبنى الشمالي، صُمِّم وفقًا لمعايير متنوعة كانت منطبقة آنذاك، ولكنه لم يدرج في نطاق عمل مشروع التجديد[٣]. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن مبنى المرآب الثلاثي الطوابق القائم تحت الأرض لا يزال متقيد بمعايير السلامة من الزلازل.**

١٥ - ويشير الأمين العام إلى أن نطاق خدمات الهندسة الإنشائية التي ستقدمها الشركة الاستشارية الرئيسية سيشمل توفير برامجيات المحاكاة لوضع النماذج من أجل تقديم تحليل مفصل لاستجابة هيكل المبنى الأساسي الحالي أثناء ظاهرة اهتزازية عالية الشدة (A/74/330، الفقرة ٥٠). ويُعتزم تبادل المعلومات والدروس المستفادة مع فريق إدارة مشروع التخفيف من مخاطر الزلازل التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (المرجع نفسه، الفقرة ١٥ (ب)). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن التقدير الحالي البالغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لتدابير التخفيف من مخاطر الزلازل في المبنى الشمالي هو رقم مبدئي، لأن حلول الهندسة الإنشائية الممكنة لن تُعرَف إلا بعد التعاقد مع الشركة الاستشارية الرئيسية والتحاق الفريق الهندسي بالمشروع.

١٦ - **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتدابير المقررة لتخفيف مخاطر الزلازل ستُدرج في التقارير المرحلية المقبلة بشأن تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية. وترحب اللجنة بأن الدروس المُستفادة جرى تبادلها مع مشاريع تشييد أخرى تواجه تحديات مماثلة، مثل مشروعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا،**

(٣) في سياق نظر اللجنة في تقرير الأمين العام بشأن مقترح تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/72/367).

وهي على ثقة من أن هذه الجهود ستستمر. ولا زالت اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين اللجنة الاقتصادية والأمانة العامة في نيويورك، ولا سيما دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات (مكتب خدمات الدعم المركزية سابقاً)، لضمان الإشراف على المشروع وإدارته على نحو سليم من جميع جوانبه، بما في ذلك التخفيف من مخاطر الزلازل.

الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية

١٧ - ترد التفاصيل المتعلقة بأنشطة الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٣٤ إلى ٤١). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه بمجرد الانتهاء من وضع الرسوم المعمارية والهندسية وتقديم شركة الاستشارات الرئيسية للمواصفات الفنية، ستُبذَل قصارى الجهود لضمان دمج المواد والمعارف المحلية في المشروع. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن استعراضا مبدئيا أظهر أن في حين أن بعض المواد متاحة محليا، مثل الفولاذ والنحاس والخشب، قد يلزم استيراد مواد أخرى، مثل الزجاج والألومنيوم وبعض العناصر التكنولوجية. **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية ضمان استخدام مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محليا، وكذلك استخدام العمالة المحلية، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مُحدّثة في هذا الشأن في التقارير المرحلية المقبلة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة (انظر القرار ٧٣/٢٧٩ ألف، الفرع الثامن، الفقرة ٦).**

الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف

١٨ - يشير الأمين العام إلى أن هدفا إضافيا أُدرِج للمشروع، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٧٩ ألف (الفرع العاشر، الفقرة ٩)، وهو: الاستمرار في بلورة استراتيجية لكفاءة استخدام الطاقة فيما يتعلق بإعادة توجيه الطاقة إلى مجمع اللجنة الاقتصادية، بما في ذلك إعادة أي فائض في الطاقة، إن وجد، إلى الشبكة الوطنية (انظر A/74/330، الفقرة ٥). وترد تفاصيل بشأن الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٦ و ٧، والفقرات ٥٢ إلى ٥٥). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مشروع تجديد المبنى الشمالي سينتج عنه ”مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة“، وهو ما عُرِّف بأنه مبنى تساوي فيه الكمية الإجمالية للطاقة التي يستخدمها المبنى سنوياً مقدار الطاقة المتجددة التي يتم توليدها في الموقع أو تقل عنه، وغالبا ما ينتج هذا المبنى طاقة فائضة يمكن استخدامها في أماكن أخرى. وتذكّر اللجنة أيضا بأن العناصر اللازمة لإنجاز مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة تشمل إنتاج الطاقة في الموقع، والبناء الذكي من خلال استخدام التشغيل الآلي للمبنى ومعدات بناء ذات كفاءة عالية (انظر أيضا A/73/457، الفقرة ١٥).

١٩ - ويتضمن مشروع التجديد استراتيجيات سلبية واستراتيجيات إيجابية ترمي إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وتوليد الطاقة ومعالجة المياه المستعملة، مع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وذلك على النحو التالي: (أ) تحقيق انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة في الحمل الكهربائي الحالي للمبنى الشمالي؛ (ب) تحقيق انخفاض متوقع لانبعاثات غازات الدفيئة السنوية للمبنى الشمالي، يعادل ١٠٤,٧ أطنان من ثاني أكسيد الكربون، وفقا لقراري الجمعية العامة ٧٠/٢٠٥ و ٧١/٢٢٨، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يخطط لإجراءات هامة تهدف إلى دمج ممارسات التنمية المستدامة في عمليات الأمم المتحدة وإدارة مرافقها؛ (ج) تشييد محطة فولطاضوئية على سطح المبنى الشمالي (انظر أيضا الفقرة ٢٠ أدناه)؛ (د) تركيب محطة لمعالجة المياه المستعملة تؤدي إلى إعادة استخدام ما نسبته ١٠٠ في

المائة من المياه المستعملة في المبنى الشمالي لأغراض الري (A/74/330، الفقرتان ٦ و ٧ والفقرات ٥٢ إلى ٥٥). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن مسألة تخزين الطاقة باستخدام بطاريات الليثيوم لم تدرج في المشروع بسبب ارتفاع تكاليف اقتناء وصيانة عناصر التخزين تلك، التي تتطلب استبدال البطاريات بتكلفة عالية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣ (د)). وفيما يتعلق بأي فائض من الطاقة يعاد إلى الشبكة الوطنية، وبناءً على طلب الجمعية العامة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مورّد الطاقة المحلي سيدرج الأرصدة ذات الصلة في فاتورة الشهر التالي بسعر مخفض قدره ٥٠ في المائة من السعر القياسي.

٢٠ - ويشير الأمين العام إلى أن الإنتاج السنوي للمحطة الفولطاضوئية المنشأة في المبنى الشمالي، والذي يقدّر أن يبلغ ٦٠٠ ٤٧٨ كيلو وات/ساعة، ستُستخدَم نسبة ٧٥ في المائة منه (٩٥٠ ٣٥٨ كيلو وات/ساعة) في ذلك المبنى، بينما يستخدِم المجمّع التابع للجنة الاقتصادية نسبة ٢٢ في المائة (٢٩٢ ١٠٥ كيلو وات/ساعة)، وتُضَخّ ٣ في المائة (٣٥٨ ١٤ كيلو وات/ساعة) في الشبكة الوطنية لإمداد الطاقة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). إلا أن اللجنة الاستشارية أُبلغت، عند الاستفسار، بأن المبنى الشمالي سيستخدم في الواقع ٨٧ في المائة (١٨٠ ٤١٦ كيلو وات/ساعة) من الطاقة، وبذلك يتبقى ما مجموعه ١٣ في المائة (٤٢٠ ٦٢ كيلو وات/ساعة) لاستخدام مجمع اللجنة الاقتصادية وكذلك للضخ في شبكة الطاقة الوطنية. وبعد مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن احتياجات الطاقة السنوية المتوقعة للمبنى الشمالي والبالغة ١٨٠ ٤١٦ كيلو وات/ساعة تتألف من عنصرين: (أ) استخدام الطاقة خلال ساعات العمل العادية، الذي يبلغ ٩٥٠ ٣٥٨ كيلو وات/ساعة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٥٣ من تقرير الأمين العام؛ (ب) استخدام الطاقة خلال العمليات الجارية في المبنى بعد ساعات العمل وفي الأيام غير المشمسة، ويبلغ ٢٣٠ ٥٧ كيلو وات/ساعة، وهو ما لا يتضمنه المبلغ المعروض في تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة أن، في هذه المرحلة المبكرة من المشروع، ينبغي أن تعتبر الأرقام المقدّرة بغرض وضع نموذج لفوائد الطاقة الفولطاضوئية أرقاما أولية. وستتضح جميع الحسابات ذات الصلة ما إن تلتحق بالمشروع الشركةُ الاستشارية الرئيسية للخدمات المعمارية والهندسية.

٢١ - **وترحب اللجنة الاستشارية بالتجديد المقرر للمبنى الشمالي في اللجنة ليصبح مبنى مستداما يحقق الكفاءة في استخدام الطاقة والاستهلاك الصافي الصفري للطاقة. وتلاحظ اللجنة أن نظرا لأن المشروع في مراحله الأولية، لن تتوافر معلومات أكثر دقة عن إنتاج الطاقة واستخدامها إلا بعد ما تبدأ الشركة الاستشارية الرئيسية أنشطتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المرحلي المقبل معلومات تفصيلية عن الطاقة المتوقع إنتاجها واستخدامها وإعادة توجيهها من جانب المحطة الفولطاضوئية المنشأة في المبنى الشمالي.**

٢٢ - **وفيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة القابلة للتطبيق في جميع جوانب المشروع، بما في ذلك استراتيجية اللجنة فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، تكرر اللجنة الاستشارية أن المعرفة المكتسبة ينبغي تبادلها مع مشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة (انظر أيضا A/73/457، الفقرة ١٧).**

ثالثا – نفقات المشروع والتكاليف المتوقعة

٢٣ – ترد التفاصيل المتعلقة بنفقات المشروع والتكاليف المتوقعة في تقرير الأمين العام (A/74/330، الفقرات ٦٠ إلى ٦٣). ومشروع تجديد اللجنة مسجَّل في إطار حساب خاص متعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية، أقرته الجمعية العامة في القرار ٢٧٩/٧٣ ألف، الذي لا تنقضي بموجبه صلاحية التمويل في نهاية فترة مالية، وعند الانتهاء من المشروع، يجب الإبلاغ عن النفقات وإرجاع أي مبالغ غير مستخدمة إلى الدول الأعضاء.

٢٤ – ويشير الأمين العام إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع قد نُقِّحت وخُفّضت من ٢٠٠ ٣٨٠ ١٤ دولار إلى ٢٠٠ ٣٣٠ ١٤ دولار لعام ٢٠٢٠، فيما يمثل انخفاضا قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار، يُعزى إلى الانخفاض المتوقع في تكاليف أماكن العمل المؤقتة، وفقا للفقرة ١٤ من الفرع العاشر في القرار المذكور آنفا. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيتم ترحيل رصيد غير مستخدم يُتوقع أن يبلغ ٧٠٠ ٥٩ دولار، نتيجة لانخفاض التكاليف المقدرة فيما يتعلق بفريق المشروع، وفقًا للمنصوص عليه في الحساب الخاص المتعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية. وسيصل صافي احتياجات التمويل لعام ٢٠٢٠ إلى مبلغ ١٠٠ ٣٨٩ دولار، يتألف من نفقات متوقعة قدرها ٨٠٠ ٤٤٨ دولار مخصوما منها الرصيد غير المستخدم المتوقع لعام ٢٠١٩ المذكور آنفا، ويشمل ما يلي:

(أ) مبلغ قدره ٥٠٠ ٣٤٥ دولار في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتعلق بتكلفة فريق إدارة المشروع من أجل استمرار عمل فريق إدارة المشروع ودعمه (انظر الفقرة ٦ أعلاه)؛

(ب) مبلغ قدره ٣٠٠ ١٠٣ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، للخدمات الفنية المتعلقة بالشركة الاستشارية الرئيسية والشركة المستقلة لإدارة المخاطر وتكاليف السفر والاعتماد المخصص للطوارئ.

رابعا – مسائل أخرى

٢٥ – أثناء النظر في التقارير المختلفة المتعلقة بمشاريع التشييد في الأمم المتحدة، لاحظت اللجنة الاستشارية عدم اتساق اللغة المستخدمة فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، في هذا التقرير، يُطلب من الجمعية العامة ”أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السابق للأمين العام“، في حين يُطلَب منها في تقارير أخرى متعلقة بمشاريع التشييد ”أن تحيط علما بتقرير الأمين العام“. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن اللغة المستخدمة فيما يتعلق بالإجراءات المطلوب إلى الجمعية العامة اتخاذها سيجري توحيدها، عند الاقتضاء، في التقارير المقبلة المتعلقة بمشاريع التشييد في الأمم المتحدة.**

خامسا – الخلاصة

٢٦ – ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة ٦٥ من تقريره. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السابق للأمين العام؛**

(ب) **أن تحيط علماً بخطة التكاليف المنقحة؛**

(ج) **أن ترصد للمشروع في عام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١٠٠ ٣٨٩ دولار، يضمّ مبلغا قدره ٨٠٠ ٢٨٥ دولار في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومبلغا قدره ٣٠٠ ١٠٣ دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، على أن يقيد المبلغ على حساب صندوق الطوارئ.**